النخبة المغربية ومتخيَّل التقنية
(بين منتصف القرن 19والربع الأول من القرن 20)

محمد سبيلا

بدأ المغرب يشعر بخطورة التفوق الأوروبي منذ بداية القرن التاسع عشر على الأقل، وذلك بعد الهزائم التي لحقت بالنظام العثماني، وبعد احتلال نابليون لمصر في 1798 ثم احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830. وقد بلغ هذا الخطر ذروته بعد هزيمة الجيش المغربي في موقعة إسلي (1844) أمام القوات الفرنسية، وبعد احتلال تطوان سنة 1860من طرف القوات الإسبانية.

ويمكن اعتبار منتصف القرن التاسع عشر بمثابة بداية للاحتكاك الفعلي للمغرب بمظاهر الحداثة الأوربية العسكرية منها والصناعية. في هذه الفترة وعلى إثر هذه الهزائم التي شكلت بالنسبة للمغاربة بداية "صدمة الحداثة" حاولت السلطة السياسية تحديث الجيش وإقامة ما سمي آنذاك بحرب النظام، وغيرها من التجديدات التي وجدت نفسها مضطرة إلى القيام بها درءا للخطر الخارجي وحماية للأمن الداخلي. فقامت باستفتاء الفقهاء حول مسألة استحداث جيش النظام، وكان جواب هؤلاء بنوع من الإجماع بضرورة تنظيم الجيش واستعمال الآليات الحديثة. ويسجل لنا التاريخ مئات الفتاوي والكتب والرسائل الداعية إلى ذلك من طرف النخبة المخزنية والثقافية آنذاك.

كما توجهت في هذه الفترة بين(1860 - 1890) ثمان بعثات تضم 350 فردا إلى أوربا، وتوجهت ست بعثات أخرى إلى مصر.

وارتبط بمهمة تحديث الجيش إقامة العديد من المدارس والمصانع كمدرسة المهندسين بفاس؛ والمدرسة الحسنية بطنجة ومصنع البارود بمراكش ومصنع الكارتوش، ودار السلاح بفاس (وهو يضم ثلاثة معامل : معمل لصناعة البنادق و الثاني لصنع البارود والثالث لصياغة النقد) ومطاحن بخارية في طنجة ومراكش[1].

ورغم هذا الحماس النسبي الذي أظهرته النخبة المغربية تجاه مسألة تحديث الجيش سواء من حيث تنظيمه أو من حيث خططه أو من حيث آلياته، فإن الفقهاء لم يتخلوا عن دورهم في تقييم التقنيات والآليات العسكرية الجديدة من زاوية الشرع. فنحن نجد **محمد بن عبد القادر الكردودي**، وهو من أكثر المتحمسين لتحديث الجيش وإقامة حرب النظام يقول في مصنفه "**كشف الغمة في أن حرب النظام واجبة على هذه الأمة**" بأن استخدام المدافع ورمي العدو بها جائز شرعا، بالرغم من أنه بدعة محدثة لم يكن معمولا بها في عهد النبي، لأن الرمي بها يدخل في إطار الرمي بالسهام [2]. وكأن استعمال المدفع كان في حاجة إلى فتوى شرعية تبيح استعماله.

كما نجد في فتوى الفقيه **أبو عيسى المهدي بنسودة** التي أجاب فيها على استشارة **السلطان محمد الرابع**، محاولة لتبرير وتجويز استعمال البارود. فهذا الأخير في نظره بدعة لم تكن مستعملة في زمن النبي، لكنها بدعة محمودة وتندرج في إطار الآية: "وأعدوا لهم مااستطعتم من قوة" [3].

من المستحدثات التقنية التي قام حولها جدل كبير في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين آلة التلغراف. ففي الوقت الذي كان فيه السلطان الحسن الأول قد تقبلها وجربها وأدخلها إلى قصره بل استعملها بنفسه في إرسال الرسائل خارج القصر بدل الخدم المكلفين بذلك [4] أظهر اهتماما بكل "المخترعات الوقتية" كآلات توليد الضوء الكهربائي التي جربها في قصره بمراكش والسكة الحديدية والتلفون وآلة تصوير وآلة الكلام (الفونغراف) [5]، كان الفقهاء وبعض رجالات الدولة يتساءلون عن مدى شرعية استعمال التلغراف، ومدى شرعية الاعتماد على الأخبار التي يحملها وخاصة منها ما تعلق بالشرع والشعائر الدينية كحلول هلال رمضان أو هلال العيد.

أول مغربي شاهد آلة التلغراف وأبدى اندهاشه تجاهها هو السفير **إدريس العمراوي** الذي أرسل في بعثة سفارية إلى باريس سنة 1860 في عهد **نابليون الثالث**، ودوّن مشاهداته في مكتوبه "**تحفة الملك العزيز بمملكة باريز**"، مظهرا انبهاره بالمخترعات التقنية الأوربية كالقطار (بابور البر) والباخرة (بابور البحر) والتلغراف (أخبار السلك) والمطبعة، واصفا في نفس الوقت مشاهداته في فرنسا كالحدائق (جنان النباتات والوحوش) ودار السلاح ودار ضرب العملة ودار الكتب والقصور والصحافة وغيرها، مبديا إعجابه بروح العمل لدى الفرنسيين وترويضهم لكل مظاهر الطبيعة. وبعد وصف مبسط لكيفية عمل التلغراف يذكر

أن " رئيس ذلك المحل أخبرنا أنهم في أربع دقائق يكتسبون أخبار كثير من الأقاليم من بر الحجم وا سطنبول والهند والشينة ومصر وتونس والجزائر والماركان والنجليز وغير ذلك حتى كأنهم حاضرون فيها " . ويعبر عن انذهاله تجاه قدرات هذه الآلة قائلا : «وهذه الآلة مما يذهل ذهن العاقل، ويستريب فيه السامع والناقل، وكلما أمعنت النظر فيها، لم أجد عبارة تشتمل على حقيقتها وتستوفيها، على أن كثيرا ممن ينظر إليها لايعرف كيفية الدلالة عليها، بل ولا يحسبها إلا من طريق السحريات، ويكذب كلام ناعتها ويعده من الاستهزاء والسخريات. وقد كان معنا بعض المغفلين فلما رآه استعظم باطن أمره ومرآه سألناه عما فهم منه واستخبرناه بأي عبارة يعبر عنه، فقال لنا أنه مثل خبر الأعراب الذين يخطون في الرمل ويضربون الفأل في قريعة الأنبياء، ويعبرون عما في قلبك من الأنباء، كلا بل هو من الأمور المذهلة والأشياء المشكلة والأدواء المعضلة، قد قربوا بها البعيد، وهونوا الخطب الشديد " .

لكن **إدريس العمراوي** يعود إلى القول بأن هذه القوة التي بلغها الأوربيون علامة على أنهم سيخطون بعد أن بلغوا الذروة "وفيه أدل دليل على أن أمورهم بلغت الغاية وتجاوزت النهاية، وأنه في الحال يعقبها الانحلال، وتأخذ في الانعكاس والاضمحلال. فمعلوم أنه ما بلغ شيء الغاية إلا ورجع، ولانال منتهى الصعود إلا ارتفع، فإنهم يقولون اليوم من أشد منا قوة ونسوا مهلك ثمود وعاد وإرم العماد، ولم يعلموا أن سطوة الله لهم بالمرصاد، وأن أمره إذا نزل بقوم فماله من دافع ولا صاد " [6].

وعندما ظهر التلغراف في المغرب أخذ الفقهاء يناقشون مدى جواز العلم به في الأمور الدينية، هل يجوز الاعتماد عليه أم لا، ففي حوالي سنة 1914 كتب الفقيه **محمد بن عبد السلام الطاهري الشبيهي** رسالة بعنوان " **كمال الاعتراف بالعمل بالتلغراف**" يتطرق فيها "للسؤال" عن خبر التلغراف هل يعمل في الأمور الدينية أم لا" [7]. وبعد تعريف للتلغراف ومعنى الخبر ومناقشة فقهية لهذه القضايا يناقش مسألة ورود خبر بالتلغراف من الرباط إلى مكناس ليلة 29 رمضان 1332هـ مؤداه ثبُوت رؤية هلال شوال في تلك الليلة وهو في نظره خبر " لاشبهة فيه، لأن الآلة التلغرافية لايمكن فيها عادة تحريف ما تحمله من الأخبار ولا تبديله أو تغييره كما يعرف ذلك من يباشره. وإن إخبار الصدر (الوزير) بذلك من قبيل خبر الواحد، وتقدم أنه معمول به في مثل ذلك فقها وأصولا [8]؛ مدعما رأيه كذلك بموقف شيخ مصري يدعى **عليش** كان قد أفتى بجواز العمل بالتلغراف موردا نص هذه الفتوى [9].

وقد ناقش نفس المسألة مثقف مخزني معروف بتفتحه الفكري هو **محمد الحجوي** الذي كتب بدوره سنة 1914 رسالة بعنوان "**إرشاد الخلق إلى الاعتماد في ثبُوت الهلال على خبر البرق**" متسائلا عن جواز الإفطار اعتمادا على خبر منقول بواسطة التلغراف أو التلفون.

ففيما يخص التبليغ بالهاتف يشرط **الحجوي** اعتماد الخبر بوضوح وتميز صوت المتحدث بالنسبة للمتلقى شريطة أن يكون المرسل عدلا ثقة أو أكثر وذلك قياسا على جواز شهادة المرأة ذات الحجاب، وشريطة أن يكون ذلك بين بلدين متقاربين (10) أما بالنسبة للتلغراف الذي هو في نظره "إشارات ورموز اصطلاحية مأمونة من الغلط" فهو يميز فيه بين التلغراف الرسمي والتلغراف غير الرسمي. فالأول أكثر ثقة من الثاني لأن هذا الأخير يمكن أن يستخدم للدعابة والمرح بين المتراسلين، وهو ما يجعل الخبر الصادر عنه غير ذي سند قوي. أما التلغراف الرسمي، وهو الذي يستخدمه موظف موثوق بإثبات وتسجيل المعلومات والمراجع، فهو في نظره "مأمون من التزوير، ويعتمد عليه في الأمور الرسمية، المالية والسياسية والحربية"، لذلك يمكن الاعتماد عليه وثبوت العيد به قياسا على شهادة الأخرس" التي هي شهادة مقبولة في المذهب المالكي إذ "يؤديها صاحبها بإشارة مفهمة أو كتابة» (11) والخبر المحمول بالتلغراف لايقل في نظره صدقا عن "إضرام النار في قرية إعلامالغيرها بالهلال » (12) وذلك بناء على الثقة المتبادلة بين أهالي القريتين في ألا يوقدوا النار إلا بعد ثبوت رؤية الهلال. بل إن " التلفون الذي يتميز فيه الصوت، والتلغراف الرسمي محصلان لغلبة الظن الذي هو أصل في المذهب المالكي لثبوت الأحكام فيثبت بهما هلال رمضان وهلال العيد، "أكثر من ثبوته بعلامات البارود والنار، حيث لاضابط فيهما ولاوازع" (13).

وإذا كان **الحجوي** يضع شروطا تبليغية لجواز اعتماد خبر محمول بالتلغراف حول أمور الدين، في حين يجيز الطاهري اعتماده بدون شروط، فإنهما معا يقبلان مبدئيا بهذه الآلة ولايتشككان في دنسها (14) بناء على أصلها، بل يثمنان نجاعتها وفائدتها، وإن كان أحدهما يشرط استعمالها في مسألة الصيام أو الإفطار.

هنالك آلة أخرى أثارت بعض الجدل فيما يخص علاقتها بشؤون الدين وهي آلة الكلام أو الفونوغراف (الحاكي). فقد أفتى بتحريمها شيخ الجماعة في مطلع القرن العشرين الفقيه **أحمد بن الخياط** (15)، كما اعتبرها الشيخ **عبد الحي الكتاني** منكرا من المناكير، وخصص لها ضمن كتابه "**تبليغ الأمانة في مضار التبريج والإسراف والكهانة**" فصلا بعنوان "**في حكم استماع القرآن من آلة الفونوغراف في المجامع والمشاهد**" حيث يقول: ومن المناكير التي يتعين النظر

فيها هذه الآلـة الفونوغرافية التي يسمع منهـا أحيانا تلاوة القرآن في الأزقـة والأسواق والمجامع على حالة منافية للأدب والاحترام الواجب لسماع كلام رب العالمين. وذلك أن ملأها بالقرآن، وسماعه منها مرة، وسماع غيره أيضا مما هـو معروف مرة أخرى، واقتران ذلك بها يحضر معها مما لايرضي شرعا، كل ذلك يعـد إخلالا بعظمة القرآن وجلاله وهيبتـه، خصوصا وتلك الآلات الفونوغـرافية معدة للهو واللعب اللذين لايتصور معهما أدب ولاسكـون ونحوه مما يجب لسماع كلام رب العالمين " [16].

فـالكتاني لم ينظر إلى الاستعمالات الإيجابية ولفوائد هـذه الآلة في تعميم ونشر قراءة القرآن، وهو الاستعمال الذي سينتشر ويتعمم فيها بعـد لدرجة أن الكاسيت ستصبح أداة إيديـولوجية أساسية في يـد الإسلام السياسي، بل حاكمها من حيث اقترانها باللهـو واللعب المرتبط بالغناء الذي هو علامة على المجون والتهتك، هذا في الوقت الذي نجد فيه بعض رجالات المخزن قد استعملوها بدون تحفظ.

لقد اتخذ الكثير من الفقهـاء موقفا حـذرا تجاه المستحدثات التقنيـة، وحاكموهـا من جهة علاقتها بشؤون الدين. هكذا نجد الفقيه أحمد بن عبد المالك العلوي قاضي فاس ومكناس في عهد الملك عبد الرحمان بن هشام قد وضع تـأليفا في "تحريم السكَّر" [17] المستورد مـن أوربا باعتباره بضاعة جديدة لايعلم حكم الشرع فيها، ويقال أنه كان لايقبل شهادة من يشربه. كما أفتى الفقيه محمد بن إبراهيم السبعي [18] من مراكش، بتحريم المطبعة لأنها يمكن أن تشكل في نظره خطـرا على التعليم الشفوي وحفظ القـرآن. وأفتى محمد بـن المدني كنون [19] (من فاس والمتوفى سنة 1885) بتحـريم آلات الطرب والغنـاء وشن ضدهـا حملة شعبيـة واسعة، ونـدد بالتجارة مع الأوربيين وبالإسراف والتبرج واستعمال التبغ وتعـاطي المسكرات، رغم أنه كان - حسب المؤرخ محمد المنوني [20] - من أوائل العلماء الذين استجابوا للـدعوة إلى التجديد المرفوعة في الشرق العربي.

كما نجد الفقيـه محمد بن جعفـر الكتاني، في بدايـة هذا القـرن يضع تأليفـا صغيرا بعنوان «حكم صابون الشرق وشمع البـوجي وصندوق النار المجلوب من بـلاد الكفار لعنهم الله، وحكم خياطة أهل الذمة قبحهم الله» [21] ويناقش فيه مدى جواز الطهـارة بالصابون المصنوع من شحم الخنزيـر كما يناقش مدى جواز الصـلاة بثياب خاطها الكفـار. كما نجد المؤرخ أحمد الناصري يعبر عن حذره وتـردده بين منافع هـذه المخترعات التقنيـة وخوفه مـن أن يدنس بها النصارى «هذا القطر السعيد الذي طهره الله من دنسهم» [22]. بل إننا نجد في تاريخ المغرب

الحديث مواقف في غاية التشدد والصرامة، تعبر عن جهل وتأخر أكثر مما تعبر عن شيء آخر كاعتبار طلاء البيت باللون الأزرق «كفرا» وقضبان السكة الحديدية طريقا مقربا بين المغرب وبلاد الكفر (23).

والطريف في موقف الفقهاء هو موقف أحد الفقهاء تجاه السيارة حيث كان المسمى **محمد المأمون بن محمد الفاضل الشنقيطي** قد وضع رسالة بعنوان «**الأسئلة الناظرة عن الدابة المنتظرة**». ومن خلال رد فقيه يدعى **محمد بن أحمد العلوي** نتعرف على مضمون هذه الرسالة مع رد هذا الأخير عليها. فصاحب الرسالة يزعم أن «الأطوموبيل وما شاكله من السيارات الحادثة هو الدابة المنتظرة التي جاء بها الذكر الحكيم في قوله تعالى : «وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم». وقد قال **الشنقيطي** بأن أهل الزمان أشرار. والساعة لاتقوم إلا على شرار الخلق. فخروج الدابة هو إحدى العلامات الكبرى على قيام الساعة لتحقق شرطها الذي هو وقوع القول على أصله بكونهم أشرار تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وارتفع القرآن عنهم واشتغلوا بأشعار الجاهلية». ويرد **محمد بن أحمد العلوي** على ماورد في هذه الرسالة موضحا بأن النصوص الواردة في الباب تخالف ذلك. فالله تعالى وصف الدابة بكونها تكلم الناس وجاء في وصفها أنه لايفوتها هارب ولا يدركها طالب، وبأن معها عصا موسى وخاتم سليمان وبأنها تسم المؤمن بإيمانه والكافر بكفره وبأنها تخرج من محل كذا في وقت كذا كما أن الاستناد لتلك الآثار التي جاءت بها في قدر عمر الدنيا هو الاستناد إلى ما يصح والاستناد إليه لعدم صحته (24).

إذا كانت النخبة المغربية ـ وخاصة الفقهاء ـ قد اتخذت موقفا لايخلو من تشدد ورفض أحيانا تجاه المستحدثات التقنية في الوقت الذي أبدى رجال المخزن والسفراء تقبلا أكبر لها فإن هناك فئة أخرى أبدت مرونة أكثر وتفتحا أكبر تجاهها وهي فئة الفقهاء الذين أتيحت لهم فرصة السفر إلى أوربا أو تحمل مسؤولية السياسة في جهاز الدولة.

من المستحدثات التي حظيت بالقبول نخص بالذكر المطبعة. وهكذا نجد السفير **إدريس العمراوي** يصف لنا دار الطباعة التي شاهدها في رحلته إلى فرنسا وصفا دقيقا من أول العملية إلى آخرها حيث يقول «وهذه الآلة التي اتخذوها للطبع في كل الأمور عامة النفع معينة على تكثير الكتب والعلوم وأثرها في ذلك ظاهر معلوم. وقد اتخذوها في جميع بلاد الإسلام واغتبط بها مشاهير العلماء والأعلام، ويكفيك من شرفها وحسن موقعها رخص الكتب تطبع بها، وقد اعتنوا بتصحيحها وبالغوا في تهذيبها وتنقيحها مع جودة الخط وإيضاح الضبط» ؛ كما

يدعـو السلطان إلى جلبها للمغـرب قائلا «ونطلب اللـه بوجود مـولانا أمير المؤمنين أن يكمل محاسن مغربنـا بمثل هذه المطبعة ويجعل في ميـزان حسناتـه هذه المنفعة فكـم أبـدت دولته من مفاخـر وكم جددت سعـادته من مآثـر ويحيي به معالم الـدين وينهج به نهج الأئمـة المهتدين آمين» (25).

وقد تحققت أمنية العمراوي بعد ذلك بأربع سنـوات حيث اشتراها القاضي **محمد الطيب بن محمد السوسي التمالي الروداني** خلال رحلته للحج واستأجر معها طابعا مصريا يدعى **محمد الكياني بنبراهيم** وحملها إلى المغرب وأهداها للسلطان.

ويسجل تاريخ المغرب الحديث كثيرا من مواقف الإعجاب تجاه المستحـدثات التقنية نذكر منهم على وجه الخصوص **محمد بن الفـالق السفياني** صاحب «**تاج الملك المبتكـر ومداره من خراج وعسكر**» (1872)وفيها ينصح السلطان قـائلا : «فكثيرا أيها الملك من الصنائع المذكورة (النسيج ـ الأسلحة ـ الحرف ـ الفلاحـات) فالبضائع والأعمال تعمر الأسواق وتكثر الأموال، وانظـر أرض العجم والصين والترك وأمم النصرانيـة كيـف استكثـرت فيهم الصنـائع فكثـرت أمـوالهم وعظم ملكهم واشتدت شـوكتهم واكتفـوا عن رعيتهم، وقالـوا العمـران إذا قرب لـه الخراب انفضت منه الصنائع»؛ و**محمد المشرفي** في «**الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية**» حيث يتحدث بإعجـاب عن منجزات التقـدم الأوربي، والعربي المشرقي في «**نزهة الأبصار**»، حيث يتحـدث في الجزء السـادس عن المبتكـرات في مجال المواصـــلات البريـة والبحـريـة والمطبعـة والأدوات المنزلية؛ و**أبي ادريس الجعيدي** صاحب «**الابتسام عن دولة ابن هشام**» (1852) التي يروي فيها مشاهداته في الحجاز ومصر، حيث يعبر عن إعجابه بآلات النسيج وصناعة السكر والبارود. (26)

ومن كتاب السفـريات الذين عكست كـاباتهم فهما واستيعابـا لمظاهر التقـدم التقني نورد اسم **الوريكي محمد العمري الغيغائي** (1858)وقد دون في رحلته ارتسامات هـامة حول الباخرة والقطار والتلغراف ومطبعة بولاق والكتبخانة. (27)

ومن الذين عبروا بإعجاب عـن مظاهر التمدن الأوربي ودعوا إلى التمييـز بين ما هو إيجابي وما هو سلبي فيها مع الاقتـداء بالجانب الإيجابي نذكر **أبا عبد الله السليماني** صاحب «**اللسان المعرب في تهافت الأجنبي حـول المغرب**» وفيه يقول «فعلينـا إذا أردنا سلامة ديننـا ودنيانا أن نتحـدى خطواتهم في تعلم تلك الصنـاعـات المفيدة ونـراجع العلوم الـريـاضية التي قـام بها

السلف من علماء بغداد وقرطبة وعنهم أخذ هؤلاء الأوربـاويون وفقدت معارفنا من بينها. أليس من الواجب أن نستردها ونقول : بضاعتنا ردت إلينا»[28]

من الفقهاء الذين اتخذوا موقفا إيجابيا تجاه المستحدثات التقنية أحمد بن المواز وهو عالم وموظف مخزني كبير، وقاضي القضاة وهو محرر البيعة الحفيظية (توفي في 1922). وابن المواز يميز بين ما هو إيجابي وماهو سلبي من المستحدثات التي أتت بها الحماية ويخص المطحنة بالمدح قائلا «ومن الحوادث المشكورة في المدينة تيسر طحن الأقوات في المكينة لأن مصيبة الرحويين أثابت الغربان وتناقلت أناشيدها الركبان، فلذلك رفع الله كيدهم بالمكينة وجُعلت لهم عقوبة مهينة فهم أكثر الخائنين غشا». [29]

من خلال هذا الاستعراض لموقف النخبة المغربية، وخاصة الفقهاء، من المستحدثات التقنية ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ننتهي إلى تسجيل الملاحظات والاستخلاصات الأولية التالية :

1- أن المجتمع المغربي أخضع كل المستحدثات التقنية عند دخولها للمغرب للفحص والتقييم من خلال منظومته الفكرية المعتقدية. وبالتالي فإن دخول الحداثة التقنية لمجتمع تقليدي كالمجتمع المغربي آنذاك لم يكن أمرا تلقائيا وميسورا، بل إن هذا المجتمع حاول في البداية أن يقيم منتوجات الحداثة وأن يتحكم في دخولها للمجال التقليدي، وهو الأمر الذي سيتغير فيما بعد ، أي مع دخول الاستعمار في مرحلة أولى ثم في امتلاك التقنية لوسائل الدخول والتسرب إلى كل الأسواق دون حاجة إلى أن نستأذن أو نطرق الباب.

2- أن الفئة التي كان المجتمع التقليدي يكل إليها ، مهمة الرقابة والفحص الإيديولوجي للمستحدثات التقنية، هي فئة الفقهاء والعلماء. وهي فئة فاعلة وذات وزن في المجتمع التقليدي ومتشددة في استعمال أدوات الاجتهاد التقليدية (من قياس واستصحاب واستحسان وغيره). والفقهاء جزء أو عنصر أساسي ضمن بنية فكرية تتكون من موظفي المخزن ورجال التصوف ورجال الأدب. وقد كان الفقهاء يشكلون بالتالي نواة المجال الإيديولوجي المغربي في ذلك الوقت[30]. فهم حراس الأصالة الدينية ورعاة المعايير والقيم، بل هم إلى حد ما مفكرو المجتمع. وقد شكلوا على الدوام جسما صلبا محافظا متشددا يوكل إليه أمر الفحص والحكم في التحديثات وفي كل أشكال التجديد من خلال الإفتاء فيها انطلاقا من معيار تلاؤمها أو عدم تلاؤمها مع الشرع. وقد مارس الفقهاء بالفعل دورهم في ممارسة نوع من الرقابة الإيديولوجية القوية والصارمة إذ لم يفلت من مناقشتهم وفحصهم أي من المستحدثات التقنية

بما في ذلك العسكرية منها. فقد أفتوا في التلغراف والتلفون والحاكي والبارود والمدفع، والصابون والشمع والسكر والمطحنة والمطبعة والآلات الموسيقية والأعشاب المرقدة و المواد المسكرة، واللباس العصري وحلق اللحية وطريقة الخياطة والتزين والأوراق المالية والبنكية والضرائب وطريقة السلام العسكري والتجارة مع الأوربيين . . . الخ

وهذا ما يفسر الاستفتاءات الكبيرة التي نظمها السلاطين في تلك الفترة، والتي كانت موجهة أساسا للفقهاء.

3 - أنه تحت الضغط الأوربي الذي وصل إلى حدود المغرب وهزم جيشه في كل من **إيسلي وتطوان** فرضت ضرورة التحديث العسكري نفسها على السلطة المغربية آنذاك. وهذا ما جعل التحديث العسكري يحظى بالأولوية المطلقة كما حظي بمباركة ورضى النخبة السياسية والثقافية. وقد يسر هذا الضغط أمام النخبة التساؤل عن أسباب هشاشة النظام المغربي آنذاك ويسر أمر تقبل الإصلاحات والأفكار السياسية الجديدة التي ازدهرت على شكل حركة بالمطالب الدستورية، وهي ستزدهر أكثر في مرحلة الاستقلال.

4 - أن السلطة التنفيذية، سلطة المخزن، بحكم مسؤولياتها المباشرة، واحتكاكها بما يحدث خارج الحدود، وبحكم معرفتها بالتطورات الدولية كانت أكثر ميلا إلى تحديث البنيات العسكرية والاقتصادية والسياسية، مما سيمكنها من ردع العدوان في الخارج وتحقيق الأمن في الداخل، هذا بينما ظل الفقهاء يمثلون على وجه العموم فئة محافظة ومتشددة في أغلب الأحيان. وكتب التاريخ تذكر لنا كيف أن السلطان **الحسن الأول** مثلا كان مهتما بما كان يسمى آنذاك "بالاختراعات الوقتية" حيث أدخلها إلى قصره واستعملها، وإن كان يتحفظ في تعميمها على البلاد مخافة ثورة العامة عليها أو معارضة الفقهاء لها.

أما الفئة التي أظهرت تفتحا وتفهما أكبر تجاه كل مظاهر التحديث فهي فئة كتاب السفاريات الذين هم في الأصل موظفون مخزنيون أتيحت لهم فرصة مشاهدة مظاهر التقدم في أوربا أو التعرف على مظاهر اليقظة العربية في الشرق العربي، وقاموا بمقارنة واقع المغرب مع الوضع في هذه البلدان، مما جعل معظمهم يتحمس للتحديث، وهو نفس الأمر بالنسبة لطلاب البعثات (مثل **الطاهر الأوديبي**)[31].

5- إن المستحدثات التقنية كمنتوج ملموس معروض على الإدراك الحسي للمواطن العادي أو الفقيه كانت تثير الاستغراب والدهشة والانذهال. فنحن نجد **ادريس العمراوي** صاحب

" **تحفة الملك العزيز بمملكة باريز** " يتحدث عن التلغـراف ذاكرا أنه أقـرب إلى أعمال السحر وإلى ضرب الفال في قريعة الأنبياء. ونجد الفقيه الشنكيطي يعتبر السيارة هي الدابة التي يدل خروجها علامة على قيام الساعة. فهذه الآلات والمستحدثات بالنظر إلى غرابتها، وإلى طابعها السحـري من منظور مجتمع تقليـدي، كـانت تتطلب تفسيرا وفهما وتأويـلا يبيح تجويزهـا أو تحريمها من زاوية الشرع. نعم إن هذه المستحدثات التقنية بحكم تـواترها وتكاثرها التدريجي لم تعد تطـرح بنفس ردود الفعل الاستغرابيـة، حيث أصبحت مألوفـة أكثر. فنحن نستعمل اليوم الأدوات السمعية والبصرية والإلكترونية دونما تساؤل ودونما حاجة إلى تبريرها أو تفسيرها وهو ما لم يكن ممكنا في بـداية ظهورها في مجتمع تقليدي مغلق. إن للحداثـة التقنية اليوم قدرة كبيرة على النفاذ إلى كل المجتمعات وذلك انطلاقا من فائدتها وفعاليتها و إغرائيتها التي أخذت تغني عن التساؤل عن مدى صوابها أو جوازها وكأنها مجرد أدوات محايدة في عمقها.

محمد سبيلا

أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

ـ الرباط ـ

هوامش:

1ـ *انظر محمد المنوني: «مظاهر يقظة المغرب الحديث» مطبعة الامنية، الرباط، 1973.*

2ـ *محمد بن عبد القادر الكردودي: "كشف الغمة في أن حرب النظام واجبة على هذه الأمة"، ص 50*

3ـ *ابن داوود: «تاريخ تطوان» ج 5 ص 342 عن ع. حيمر: « إشكالية التحديث في الفكر المغربي». رسالة جامعية مرقونة ـ كلية الآداب ـ الرباط. 298*

4ـ *ب. ج ـ روجرز: «تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية»، دار الثقافة، الدار البيضاء.*

5ـ *ابن زيدان: «الإتحاف»، ج 2 ص 501*

6ـ *ادريس بن ادريس العمراوي: «تحفة الملك العزيز بمملكة باريز». نشرها د. زكي مبارك بمنشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط سنة 1989 ص (84 إلى ص 86).*

7ـ *«كمال الاعتراف بالعمل بـالتلغراف». نص وارد ضمن كتـاب: سعيـد بنسعيـد، «الاجتهاد والتحديث» ص 105.*

8ـ *ن م. ص 109.*

9 ـ ن. م. ص 110.
10ـ م الحجوي : « إرشاد الخلق» . . . ص 113
11ـ الحجوي : « إرشاد الخلق» . . . ص 115
12ـ ن. م. ص 119.
13ـ ن. م. ص 121.
14 ـ يذكر أحمد الناصري أنه «في هذه المدة وفد على السلطان أيده الله (المولى حسن بن محمد بن عبد الله الرحمان) عدة باشادورات لأجناس مثل باشادور الفرنسيين في شأن بابور البر والتلغراف وإجرائها بالمغرب كما هو بسائر بلاد المعمور. ورغم أن في ذلك نفعا كبيرا للمسلمين والنصارى وهو والله عين الضرر. وإنما النصارى جربوا سائر البلاد فأرادوا أن يجربوا هذا القطر السعيد الذي طهره الله من دنسهم» الاستقصاج 9 ص 162. دار الكتاب ، الدار البيضاء 1965.
15ـ فهرسة أحمد بن الخياط عن :
Laroui : Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain MASPERO PARIS, 1977. P 221.
16 ـ عبد الحي الكتاني : «تبليغ الأمانة في مضار التبرج والإسراف والكهانة» ، الخزانة العامة بالرباط رقم 2729 عن سعيد العلوي : « الاجتهاد والتحديث» . ص 33.
17ـ ابن زيدان : « الإتحاف» ، ج 2 ص 350. انظر عبد السلام حيمر : « المغرب والحداثة» ، مجلة «أبحاث» العدد 26 (1991) ص 57.
18 Laroui : Les Origines Sociales Et Culturelles du Nationalisme Marocain . Maspero-Paris 1977 P 221
19 ـ نفس المرجع السابق
20ـ محمد المنوني : «شخصيات مجددة في مغرب القرن 19» . مجلة «دار النيابة» العدد 19 20 (1988)
22 ـ أحمد الناصري : الاستقصا ج 9 ص 162 دار الكتاب الدار البيضاء 1956
23 ـ عن بنسعيد : الاجتهاد ص 74
24 ـ محمد بن احمد العلوي : خروج الدابة . عن بنسعيد . ن . م . ص 152-153
25 ـ انظر عبد السلام حمير : إشكالية التحديث ص 338
26ـ ع. المودن : بعض المواقف المغربية من المستحدثات التقنية المغربية في القرن 19 ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي ـ كلية الآداب بالرباط 1983
27 ـ انظر : خلوف التمسماني : العلم الثقافي 19 مارس 1983
28 ـ أبو عبد الله السليماني : «اللسان المعرب في تهافت الأجنبي حول المغرب ص 6
29 ـ عن بنسعيد : الاجتهاد ص 58
30 ـ العروي : الأصول ص 220-221
31ـ انظر : عبد السلام حيمر : مقومات الحداثة الأوربية من خلال مخطوط للطاهر لوديي الملحق الثقافي للتحاد الاشتراكي ـ الدار البيضاء 1990 .